رؤية حزب العدالة والتنمية في تغيير شكل النظام السياسي التركي
(دراسة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية)

م.د.أمين فرج شريف(*)

المقدمة

شكلت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢ علامة فارقة ومنعطفا تاريخيا في الحياة السياسية التركية عامة والنظام السياسي التركي على وجه الخصوص، ليس فيما يتعلق بالنتائج التي آلت إليها والتي أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية (بحصوله على حوالي ٣٤% من أصوات الناخبين)، وإنما في الآثار التي نتج عنها هذا الفوز والتي مهدت الطريق امام تغييرات جوهرية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

و منذ استلامه للسلطة يسعى حزب العدالة والتنمية على إحداث تغييرات داخلية سياسية وإقتصادية واجتماعية، وعلى استغلال المعطيات الجيو. سياسية و الجيو . استراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة إقليمية أكثر فاعلية وتأثيراً في الوقت الذي تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط إعادة تشكيل وتوزيع لادوار و مراكز القوة والسلطة والقرار بين اللاعبين الإقليميين والدوليين لا سيما بعد مايسمى بثورات الربيع العربي.

ومن بين تلك التغييرات سعي حزب العدالة والتنمية إلى إجراء تعديلات على دستور ١٩٨٢ النافذ من أجل تغيير شكل النظام السياسي التركي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، وفي المقابل تخشى بعض الأحزاب التركية المعارضة من أن يؤدي إقرار النظام الرئاسي إلى فرض هيمنة حزب العدالة والتنمية على النظام السياسي ومراكز صنع القرار فيه، وبخاصة بعد سيطرة الحزب على رئاسة الدولة و الحكومة بفضل الأغلبية البرلمانية التي خولته أن يشكل بمفرده أربع حكومات في أربع انتخابات برلمانية منذ وصوله إلى الحكم.

* مدرس في كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة صلاح الدين

أهمية الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع أهمية كبيرة، نظرا إلى احتلال تركيا موقعاً ودوراً استراتيجياً مهماً على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلاً عن ارتباط إقليم كوردستان والعراق بتركيا بحدود دولية، ناهيك عن أن دراسة طبيعة النظام السياسي التركي والتغييرات التي قد تطرأ عليه تشكل نموذجا عملياً لإقليم كوردستان، كون الإقليم يشهد سجالاً سياسياً وقانونياً بين الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية حول شكل وطبيعة النظام السياسي للإقليم.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في:

- معرفة طبيعة النظام السياسي التركي القائم وسلطاته العامة.
- التعرف إلى رؤية حزب العدالة والتنمية لطبيعة النظام السياسي ومكانة ودور تركيا في الوسط الإقليمي والدول ، على ضوء التعديلات الدستورية التي طرحتها.
- بيان هواجز و مخاوف بعض الأحزاب السياسية الرافضة لمشروع تعديل الدستور.

إشكالية الدراسة:

يمر تركيا ، في الوقت الراهن ، بصراع أو أزمة داخلية، إلى جانب أزماتها الأخرى، تتعلق بتباين مواقف الأحزاب التركية حيال توجهات حزب العدالة والتنمية الخاصة بإحداث تغييرات جوهرية في شكل وطبيعة النظام السياسي ، وفي ضوء تلك الإشكالية تتكون لدينا عدد من الأسئلة ، وهي:

- على ماذا يراهن حزب العدالة والتنمية في تمرير مشروعه لتعديل الدستور؟
- ماهي أهداف حزب العدالة والتنمية في إجراء تلك التعديلات؟
- ماهي مخاوف وتبريرات الجهات الرافضة للمشروع؟

فرضية الدراسة:

اتساقاً مع الإشكالية التي تبنى عليها الدراسة و الأسئلة التي طرحناها ، فإن الافتراض الرئيسي الذي تحاول الدراسة التثبت من صحته ينطلق من فكرة مفادها: أن حزب العدالة والتنمية يمتلك عدداً من عوامل القوة تراهن عليها في تمرير مشروعه في الاستفتاء الشعبي المزمع إجراؤها في ١٦ / ٤ / ٢٠١٧ ، ولديها أهداف ومبررات عديدة لإنجاح المشروع ، وبالمقابل أن لجهات أخرى مخاوف وتبريرات تدفعهم للسعي إلى رفض المشروع.

منهجية الدراسة:

قد يكون مثل هذا النوع من الدراسات بحاجة إلى أكثر من منهج علمي لمعالجته ، منها المنهج االتاريخي والمنهج الوصفي . التحليلي ومنهج دراسة الحالة.

هيكلية الدراسة:

نحاول دراسة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى مبحثين (بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة) ، ففي المبحث الأول المعنون (مدخل توضيحي لمتغيرات الدراسة) و نتطرق فيه إلى ثلاثة مواضيع ، أولها:نبذة عن حزب العدالة والتنمية وتوجهه الفكري وثانيها: شكل وطبيعة النظام السياسي التركي القائم ، وأما ثالثها هي: مشروع التعديلات الدستورية المقدمة لتغيير شكل النظام السياسي التركي. أما المبحث الثاني المعنون (حزب العدالة والتنمية ومشروعه لتغيير شكل النظام السياسي التركي: الأهداف والمخاوف) تم تقسيمه ، أيضاً ، إلى ثلاث مواضيع ، أولها: عوامل القوة التي تعتمد عليها حزب العدالة والتنمية لتمرير المشروع ، وثانيها: أهداف وتبريرات حزب العدالة والتنمية في إجراء التعديلات ، وأما ثالثها فهي: مخاوف وتبريرات الجهات الرافضة للمشروع.

المبحث الأول: مدخل توضيحي لمتغيرات الدراسة

يكتسب موضوع توضيح متغيرات الدراسة والعناصر المكونة له أهمية علمية، كونه يمثل المدخل للولوج في ثنايا البحث، ونحاول أن نشرح متغيرات دراستنا هذه ، من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: نبذة عن حزب العدالة والتنمية وتوجهه الفكري

المطلب الثاني: شكل وطبيعة النظام السياسي التركي القائم

المطلب الثالث: مشروع التعديلات الدستورية المقدمة لتغيير شكل النظام السياسي التركي

المطلب الأول: نبذة عن حزب العدالة والتنمية وتوجهه الفكري

نتناول في هذا المطلب ، نبذة تاريخية عن تأسيس حزب العدالة والتنمية وتوجهه الفكري ، وذلك على النحو الآتي:

أولاً / نبذة عن حزب العدالة والتنمية:

ولد حزب العدالة والتنمية في ظروف صعبة كانت تشهدها تركيا بعد وصول حزب الرفاه إلى السلطة عام ١٩٩٧ برئاسة نجم الدين أربكان[١] ففي ظل محاولات وإجراءات المؤسسة العسكرية التركية في محاربة الأحزاب ذات التوجه الديني (الإسلامي) واتهامها بالسعي لتغيير طبيعة النظام وأسلمة مؤسساته والإنقلاب على مبادئ الدولة التركية (المبادئ الكمالية[٢] ، والتي أدت إلى إستقالة نجم الدين أربكان من رئاسة الوزراء عام ١٩٩٧ ومن ثم حظر حزب الرفاه من قبل المحكمة الدستورية

---

[١] تأسس حزب الرفاه في عام ١٩٨٣ ، وهو امتداد طبيعي للأحزاب السياسية التي أسسها نجم الدين أربكان (١٩٢٦-٢٠١١) ، والذي يعتبر الأب الروحي لكافة لأحزاب السياسية ذو التوجه الديني (الإسلامي) في تركيا لمساهمته في انتقال أتباع الحركات الدينية التركية من العمل الفكري والإجتماعي والإقتصادي إلى العمل السياسي ، عبر تأسيس أحزاب سياسية تتبنى أفكارهم ومبادئهم وتسعى إلى تحقيق أهدافهم بما ينسجم مع توجهاتهم الإسلامية وجذورهم الدينية ، وكان آخرها (قبل حزب الرفاه) ، حزب السلامة الوطني الذي تم تأسيسه في سنة ١٩٧٢ ، وحظرت نشاطه إثر انقلاب سنة ١٩٨٠، لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد ، ينظر: يوسف إبراهيم الجهماني ، حزب الرفاه . نجم الدين أربكان: الرهان على السلطة ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٩٧ ، ص٨ ومابعدها.د.وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والإسلام (٢٠٠٠-١٩٥٠) ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص١٨٩-١٩٥.محمد نورالدين ، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٦٢-٩٢. د.إبراهيم خليل العلاف ، نحن وتركيا: دراسات وبحوث ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠٠٨ ، ص٣٨٨-٤٠٢.

[٢] على الرغم من أن النظام السياسي التركي الحديث ، وريث الإمبراطورية العثمانية ، إلا أنه تبنى مبادئ وفلسفة وقيماً سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة مغايرة للقيم والمبادئ التي كانت تتبناها الدولة العثمانية ، حيث اعتمد النظام السياسي الجديد على ست مبادئ رئيسية وردت في منهاج حزب الشعب الجمهوري بقيادة مصطفى كمال أتاتورك (١٩٣٨-١٨٨١) ، وتم إدخال تلك المبادئ في الدستور التركي بموجب تعديلات عام ١٩٣٧ ، عرفت فيما بعد ب(المبادئ الكمالية) ، وهذه المبادئ هي: الجمهورية ، الشعبية ، القومية ، العلمانية ، الدولتية و الثورية ، لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد ، ينظر: رنا عبدالعزيز الخماش ، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية (٢٠١٤-٢٠٠٢) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص٥٣-٦٨.

وغلقه عام ١٩٩٨ ، تم تأسيس حزب جديد باسم حزب الفضيلة ، وشارك في الإنتخابات النيابية المقامة في ١٩٩٩ وحاز على المركز الثالث بحصوله على نسبة ١٥% من الأصوات ، وبعد انقضاء مدة من الزمن على هذه الإنتخابات ، اتهم الحزب بخرقه لمبادئ الدولة التركية (الكمالية) ومن ثم غلقه من قبل المحكمة الدستورية في عام ٢٠٠١[٣].

وعلى أثر غلق حزب الفضيلة ، إنشق الحزب إلى جناحين[٤]، حيث أعلن الجناح المحافظ (المؤيد لزعيمهم التقليدي نجم الدين أربكان) عن تشكيل حزب باسم حزب السعادة برئاسة رجائي كوتان، أما الجناح الآخر فكان جناح إصلاحي ليبرالي بزعامة (رجب طيب أردوغان[٥] أعلن عن تأسيس حزب آخر باسم حزب العدالة والتنمية (AKP)[٦].

وبلغ عدد المؤسسين (٧٤) شخصاً ، فبالإضافة إلى بعض العناصر البارزة في حزب الفضيلة المنحل من أمثال (عبدالله غول و بن علي يلدرم و علي باباجان) ، ضمت أيضاً كوادر من الأحزاب التركية الأخرى ، كحزب الوطن الأم والحزب

---

[٣] د.أحمد نوري النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، دار زهران للنشر والتوزيع عمان ، ٢٠١١ ، ص٣٧٩-٣٨٥.

[٤] جدير بالذكر أنه لم يكن من ضمن المؤسسين (وعددهم ٧٤) أي عضو في البرلمان ممن يمثل حزب الفضيلة ، وذلك لإبعاد الشكوك حول ارتباط حزب العدالة والتنمية به ، في ذلك: زانيار حمد محمد ، السياسة التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا بين عامي (٢٠٠٢-٢٠١٥) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، ٢٠١٧ ، ص٥٦.

[٥] المولود سنة ١٩٥٤ في أستنبول لأسرة فقيرة من أصل جورجي ، أتم تعليمه في مدارس (إمام خطيب) الدينية ، ثم إلتحق بكلية الإدارة والإقتصاد بجامعة مرمرة ، إنضم أردوغان في شبابه (في نهاية سبعينات القرن الماضي) إلى حزب الخلاص الوطني بقيادة نجم الدين أربكان ، وإثر إنقلاب عام ١٩٨٠ تم إلغاء وحضر الحزب المذكور ، وبعد عودة السماح للأحزاب السياسية بممارسة العمل السياسي عاود أردوغان نشاطه السياسي من خلال حزب الرفاه ، وبحلول عام ١٩٩٤ رشح حزب الرفاه أردوغان لمنصب رئيس بلدية أستنبول وإستطاع الفوز بالمنصب وبقاءه فيه لسنة ١٩٩٩ ، وفي عام ١٩٩٨ أتهم أردوغان بالتحريض على الكراهية الدينية و تهديد مبادئ الدولة التركية العلمانية ، تسببت فيما بعد في سجنه ومنعه من العمل في الوظائف الحكومية والترشح للإنتخابات العامة ، وعاود نشاطه السياسي في حزب العدالة والتنمية بعد رفع الحظر عنه ، في ذلك:سمير سبيتان ، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص٣١-٣٢.محمد الهامي وآخرون ، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة ، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص٣٨-٤٨.د.نوال عبدالجبار سلطان الطائي ، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠٠٧ ، ص٢١-٢٢.

[٦] د.جمال كمال إسماعيل ، أحزاب اليمين التركي (٢٠٠٧-١٩٩٩) ، مجلة آداب الرافدين ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، العدد (٦٨) ، ٢٠١٣ ، ص٢٨٧-٢٩٢.عبد الحليم غزالي ، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣ . مجموعة باحثين ، عودة العثمانيين: الإسلامية التركية ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، دبي ، ط٤ ، ٢٠١٢ ، ص٨٠-٨١.

الديمقراطي التركي ، وشرائح من التكنوقراط وخريجي الجامعات وعدد من الممثلين والفنانين والصحفيين والأدباء ، وعدد من النساء من ، بينهن نساء غير محجبات.[٧] أما شعار الحزب ، فهو عبارة عن مصباح كهربائي ، يتشكل من اللونين الأصفروالأسود.[٨]

وللحزب برنامج شامل لأهم القضايا المتعلقة بالأوضاع الداخلية والخارجية لتركيا،[٩] تم صياغته بناء على نتائج إستطلاعات رأي واسعة أجريت للتعرف على إحتياجات الناس ومطالبهم وتوقعاتهم من الحزب:[١٠]

ثانياً / التوجه الفكري لحزب العدالة والتنمية:

بخصوص التوجه الفكري لأي حزب سياسي لابد من الإعتماد على نظامها الداخلي وبرنامجه السياسي ودستور تلك الدولة الذي يعمل فيها الحزب.

وردت في المادة (٢) من النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية بأن: ((حزب العدالة والتنمية هو تنظيم سياسي ، تأسس من أجل القيام بالعمل الحزبي والأنشطة السياسية طبقاً للائحته وبرنامجه في إطار: دستور الجمهورية التركية ، والمواثيق الدولية المصدقة عليها من قبل البرلمان التركي)).

وجاء شعار المؤتمر التأسيسي للحزب (الذي انعقد في آب ٢٠٠١) تحت عنوان: العمل من أجل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع ، واستهل نشاطه

---

[٧] معمر خولي ، الإصلاح الداخلي في تركيا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١١ ، ص٩. علي قاسم مقداد ، النظام السياسي في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية ،كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية، الجامعة الإسلامية في لبنان ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص٦٥.محمد نورالدين ، تركيا: الصيغة والدور ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٤. محمد الهامي وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨-٥٢. د.نوال عبدالجبار سلطان الطائي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

[٨] لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية (مع تعديلات عام ٢٠٠٩) ، ترجمة: د.طارق عبدالجليل ، ص١٩ ، متاح في: (١٠ / ٣ / ٢٠١٧) https://www.akparti.org.tr/upload/documents/parti_tuzuk_arabic.pdf

[٩] ضم البرنامج ، الذي صدر عام ٢٠٠١ ، الأهداف التي تنوي الحزب تحقيقها ووسائل تحقيق تلك الأهداف ، ورؤية حزب العدالة والتنمية للمشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية في تركيا وكيفية معالجتها ، للإطلاع على مضمون البرنامج ، ينظر: برنامج حزب العدالة والتنمية (٢٠١١) ، ترجمة: د.طارق عبدالجليل ، متاح في: (١٠ /٣ / ٢٠١٧)

http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/parti-programi

[١٠] معمر خولي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠.

[١] لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية (مع تعديلات عام ٢٠٠٩) ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨.

انطلاقاً من ضريح مصطفى كما أتاتورك ، في إشارة إلى القبول بالعلمانية أساساً لنظام الحكم.[١٢]

وجاء في وثيقة (الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣) ، بأن حزب العدالة والتنمية حزب محافظ . ديمقراطي.[١٣]

وذكرت المادة (٢) من دستور تركيا النافذ (دستور عام ١٩٨٢ المعدل) ، بأن: ((جمهورية تركيا هي دولة ديمقراطية علمانية اجتماعية تحكمها سيادة القانون}[١٤] ، وأكثر من ذلك فإنه ، وبموجب المادة (٤) من الدستور التركي ، فإن حكم المادة (٢) لا يعدل ولا يقترح للتعديل.[١٥]

وهكذا ، وطبقاً لما ذكر ، فإن حزب العدالة والتنمية ، ومنذ بداية تأسيسه ، سعى إلى التأكيد على محافظته وتمثيله لمختلف شرائح المجتمع التركي وإلتزامه بالنظام العلماني للدولة ، لكن وفق تصور خاص، إذ بين أردوغان تصور حزبه لمفهوم العلمانية في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر التأسيسي للحزب بالقول: ((إن العلمانية تعني حياد الدولة إزاء الدين والمعتقد ، وهي ليست علمانية رجعية وإنما علمانية تقدمية تؤمن إستقلال الفرد في معتقده ودينه ، وهي الأساس المعتمد في السلم الإجتماعي}[١٦].

بالعودة إلى النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية وبرنامجه السياسي وتركيبته ، وبناءً على نصوص الدستور التركي ، يمكننا القول بأن حزب العدالة والتنمية لم يطرح نفسه (ولايمكنه قانونياً) بوصفه حزباً دينياً (إسلامياً) ، لكن الجذور الإسلامية واضحة في تكوينه وخطابه السياسي وممارسته السياسية الداخلية والخارجية.[١٧]

---

[١] د.سعد عبدالعزيز مسلط ، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا ، مجلة دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل، الموصل ، العدد (١٢) ، تشرين الأول ٢٠٠٨ ، ص٢٥٩.

[١] الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣ ، ص٤ ، متاح في: (١٠ /٣ / ٢٠١٧)
http://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon

[١] دستور تركيا لسنة ١٩٨٢ المعدل ، ترجمة وتقديم: أماني قنديل ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص١٧.

[١] المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

[١] نقلاً عن: د.جمال كمال إسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩١.

[١] مركز سورية للبحوث والدراسات ، النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم – المؤسسات) ، ٢٠١٤ ، متاح في: (٥ /٢٠١٧/٣)

وهنا يبدو لنا أن حزب العدالة والتنمية يحاول موائمة الموروث العقدي والتاريخي مع البيئة السياسية في تركيا ومحيطها، فالحزب هو عبارة عن تركيبة سياسية وإجتماعية جديدة:فلا هي علمانية بالمعنى الذي عبر عنه يمين الوسط التركي كحزبي الطريق المستقيم والوطن الأم ، ولا هي كمالية بالمعنى الذي يعبر عنه يسار الوسط التركي كحزب الشعب الجمهوري ، ولا هي قومية بالمعنى الذي يعبر عنه اليمين المحافظ التركي كحزب الحركة القومية ، ولا هي إسلامية بالمعنى الذي عبر عنه حزب الرفاه أو الفضيلة[١٨]

وبذلك يمكن توصيف العدالة والتنمية بأنه حزب ديمقراطي ليبرالي على المستويين السياسي والاقتصادي ومحافظ على المستويين الاجتماعي والثقافي.

المطلب الثاني: شكل وطبيعة النظام السياسي التركي القائم (بموجب دستور عام ١٩٨٢ المعدل)

يحكم دستور ١٩٨٢ المعدل إطار عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية ، سواء من حيث تكوين السلطات العامة الثلاث أو من حيث العلاقات بينها وإختصاصاتها.

فبعدما تعرضت تركيا لانقلاب عسكري قام به الجنرال كنعان إيفرين (١٩١٧–٢٠١٥) في ١٢ أيلول من عام ١٩٨٠[١٩]؛ تم تعليق العمل بالدستور (الذي أقرت في عام ١٩٦١)، واستلمت القيادة العسكرية (برئاسة إيفرين) السلطة وقامت بتأسيس مجلس مكون من لجنة الامن القومي ومجلس الاستشارة ، وتم تحضير مسودة دستور في غضون سنتين و أقر في ٧ / ١١ / ١٩٨٢:[٢]

إصدارات–المركز/٢٥٧–النظام–السياسي–في–تركيا–نظام–الحكم–––المؤسسات\http://www.syriasc.net

[١] معمر خولي ، مصدر سبق ذكره، ص٩. مركز سورية للبحوث والدراسات ، مصدر سبق ذكره.رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩–٨٠.

[١] حول أسباب الإنقلاب وكيفيته وتأثيراته ، ينظر: ف.إ.دانيلوف ، الجيش في تركيا: سياسة وإنقلابات ، ترجمة: يوسف إبراهيم الجهماني ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ٢٠٠١ ، ص١٤٧–١٩٦.

[٢] الموقع الرسمي لمجلس الأمة التركي الكبير ، متاح في: (٥ / ٣ / ٢٠١٧)
https://global.tbmm.gov.tr/index.php/ar/yd/icerik/12

ففيما يخص شكل النظام السياسي في تركيا ، وفقاً لهذا الدستور ، وصف بأنه نظام جمهوري ديمقراطي علماني.[٢١]

أما بخصوص طبيعة النظام السياسي (من حيث كونه نظاما برلمانيا أم رئاسياً أو غيرها من النظم النيابية) ، نرى أنه أخذ بالنظام البرلماني ، حيث وبالرغم من أن دستور سنة ١٩٨٢ لم ينص على ذلك ولم يشر إليها بشكل صريح ، الا أنه وعند النظر في نصوص الدستور التركي ، فيما يخص تركيبة السلطات العامة ووظائفها و طبيعة العلاقة بينها ، يتبين لنا أنه أخذ بالنظام البرلماني ، حيث تتوفر فيه كلتا أسسي النظام البرلماني الرئيسيتين ، وهما: ثنائية (إزدواجية) السلطة التنفيذية و التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ونورد فيما يأتي ، بإيجاز ، تكوين وطبيعة عمل السلطات العامة في تركيا ، بموجب دستور سنة ١٩٨٢ المعدل:

أولاً/ السلطة التشريعية:

أناط الدستور السلطة التشريعية (بمجلس الأمة التركي الكبير)[٢] وتتكون من ٥٥٠ عضواً ينتخبون كل (٤) سنوات بالإقتراع العام[٣] وخصص الدستور المواد (٧٥-١٠٠) لتكوين وطبيعة عمل ووظائف المجلس.

ثانياً/ السلطة التنفيذية:

ينص دستور عام ١٩٨٢ المعدل على أن السلطة التنفيذية تُمارَس من قبل رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء[٤]

ففيما يتعلق بمنصب رئيس الجمهورية ، فقد بين الدستور بأنه ينتخب مباشرة من قبل الشعب لمدة (٥) سنوات لولايتين فقط[٥] وحددت المواد (١٠١-١٠٨) من الدستور ، المؤهلات اللازمة لمرشح الرئاسة و كيفية انتخابه وواجباته وإلتزاماته.

---

[٢] المادتين (١) و (٢) من دستور تركيا المشار إليه سابقاً.

[٣] وذلك بموجب المادة (٧) من الدستور المشار إليه سابقاً.

[٤] وذلك بموجب المادتين (٧٥) و (٧٧) من الدستور المشار إليه سابقاً.

[٥] وذلك بموجب المادة (٨) من الدستور المشار إليه سابقاً.

[٦] وذلك بموجب المادة (١٠١) من الدستور المشار إليه سابقاً.

أما ما يتعلق بمجلس الوزراء ، فقد بين الدستور بأنه يتكون من رئيس الوزراء والوزراء ، ويتم تعين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية[٢٦] أما الوزراء فيسميهم رئيس الوزراء وتعينهم بمجلس الأمة التركي الكبير ، وبعدها تعرض القائمة الكاملة لأعضاء مجلس الوزراء على مجلس الأمة لمنحها الثقة[٢٧] وخصص الدستور المواد (١٠٩-١١٦) لتكوين وطبيعة عمل وسلطات ومسؤوليات مجلس الوزراء.

ثالثاً / السلطة القضائية:

تمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي.[٢٨] وخصص الدستور المواد (١٦٠-١٣٨) لتكوين وطبيعة عمل المحاكم وأعضاء الهيئة القضائية في البلاد.

ومن أبرز الجهات القضائية المؤثرة في النظام السياسي التركي ، هي المحكمة الدستورية التي أنيطت بها مهمة الرقابة على دستورية القوانين.[٢٩]

المطلب الثالث: مشروع التعديلات الدستورية المقدمة لتغيير شكل النظام السياسي التركي

نركز في هذا المطلب على موضوعين ، وهما: الإجراءات القانونية لإقرار التعديل الدستوري والمشروع المقدم من قبل حزب العدالة والتنمية لتعديل الدستور ، وكالآتي:

أولاً / الإجراءات القانونية لإقرار التعديل الدستوري:

خصص الدستور التركي ، المادة (١٧٥) منه لكيفية و إجراءات إقتراح تعديل الدستور للبرلمان ، مروراً بإقراره والإستفتاء عليه ، وتمر عملية تمرير مشروع قانون التعديل الدستوري ، كما هي مبينة في الدستور ، بعدة مراحل ، وهي:

في المرحلة الأولى:[٣] يتم إقتراح تعديل الدستور للبرلمان لإقراره ، إقتراحاً خطياً من قبل ثلث أعضاء البرلمان على الأقل (أي ١٨٤ عضوا).

---

[٢] عادة يكون رئيس الوزراء المعين ، رئيس الحزب الحائز على أغلبية مقاعد البرلمان ، في ذلك: د.جلال عبدالله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨، ص١٩.

[٢] وذلك بموجب المادة (١٠٩-١١٠) من الدستور المشار إليه سابقاً.

[٢] المادة (٩) من الدستور المشار إليه سابقاً.

[٢] لمعرفة تكوين المحكمة ومهامها وصلاحياتها وأسلوب عملها ، ينظر المواد (١٤٦-١٥٣) من الدستور المشار إليه سابقاً.

وفي المرحلة الثانية ، يبت البرلمان في عملية إقرار مشروع التعديل ، وتمر الخطوة هذه بمرحلتين:

١ – القراءة الأولى لمشروع القانون ، ويلزم لهذه الخطوة الحصول على ثلاثة أخماس أعضاء البرلمان على الأقل (أي ٣٣٠ عضوا).

٢ – تجرى القراءة الثانية على المشروع (خلال أسبوعين من التصويت الأول) ، ويشترط لصياغة النص النهائى للمادة الحصول على ثلاثة أخماس أعضاء البرلمان (أي ٣٣٠ عضوا).[٣١]

والمرحلة الثالثة هي وجوب مصادقة رئيس الجمهورية على مشروع التعديل ، خلال ١٥ يوما من استلامه من البرلمان.

والمرحلة الرابعة والأخيرة هي أن يجرى الاستفتاء الشعبي بعد (٦٠) يوما من نشر قرار إجراء الاستفتاء الشعبي في الجريدة الرسمية.

ثانياً / مشروع التعديل المقدم لتغيير شكل النظام السياسي التركي:

قدم نواب حزب العدالة والتنمية ، بدعم من نواب حزب الحركة القومية، مشروع قانون (مكون من ١٨ مادة)[٣٢]سميت ب(قانون التعديل الدستوري) إلى البرلمان التركي في ١٠ / ١٢ / ٢٠١٦ ، وأدرجت المشروع في جدول أعمال البرلمان للبت في إقراره.[٣٣]

---

[٣] فيما يخص هذه الخطوة ، نظم المادتان (٩٣ و ٩٤) من النظام الأساسي لمجلس الأمة التركي الكبير آلية تداول التعديلات الدستورية وكيفية التصويت عليها، وتشترطان نقاش المواد على جولتين تفصل بينهما (٤٨) ساعة على الأقل، على أن تناقش الجولة الثانية التعديلات المقترحة على المواد، ثم يُصوَّت على المشروع ككل (وعلى كل مادة على حدة) بالاقتراع السري ، في ذلك: سعيد الحاج ، فرص نجاح التحول للنظام الرئاسي في تركيا ، متاح في: (١ / ٣ / ٢٠١٧)

http://www.turkpress.co/node/30130

[٣] أشار الدستور التركي إلى حالة يتم فيها إقرار التعديل في البرلمان مباشرة (بعد موافقة رئيس الجمهورية) دون الحاجة إلى إجراء استفتاء شعبى عليها، وذلك عندما يحوز المشروع على موافقة ثلثي أعضاء البرلمان (أي ٣٦٧ عضوا)، في ذلك: نص المادة (١٧٥) من دستور تركيا المشار إليه سابقاً.

[٣] للإطلاع على مضمون تلك المواد ، ينظر: المواد التي ينص عليها الدستور الجديد وصلاحيات الرئيس ، متاح في: (٢٨ / ٢ / ٢٠١٧) http://www.turkpress.co/node/30920

[٣] كرم سعيد ، تعديل دستور تركيا ثورة تشريعية أم هو تكريس لسلطة أردوغان؟ جريدة الحياة ، النسخة الإلكترونية ، متاح في: (١ / ٣ / ٢٠١٧) http://www.alhayat.com/Articles/19330822/

وتمت القراءة الأولى للمشروع في١٦ / ١ / ٢٠١٧ ، وشارك فى التصويت (٤٨٠) نائبا، صوّت (٣٣٨) منهم لصالح مقترح التعديل، و(١٣٤) منهم كان ضد مناقشة المقترح، فى حين امتنع نائبان عن التصويت، وأدلى (٥) نواب بأوراق اقتراع فارغة، واعتبر صوت واحد باطلا؛[٣٤]

وتمت القراءة الثانية للمشروع في ٢٢ / ١ / ٢٠١٧ ، وشارك فى التصويت (٤٨٨) نائبا، صوّت (٣٣٩) منهم لصالح مشروع التعديل، و(١٤٢) منهم كان ضد المشروع المقترح، فى حين امتنع (٥) نواب عن التصويت، ، وتم إبطال (٢) صوتاً؛[٣٥]

وفي ١٠ / ٢ / ٢٠١٧ وافق رئيس الجمهورية ، رجب طيب أردوغان ، على مشروع التعديلات الدستورية ، وبعده أعلن رئيس لجنة الانتخابات العليا في تركيا (سعدي غوفين)، السادس عشر من نيسان من عام ٢٠١٧، موعداً لإجراء الاستفتاء عليه؛[٣٦]

المبحث الثاني: حزب العدالة والتنمية ومشروعه لتغيير شكل النظام السياسي التركي: الأهداف والمخاوف

يراهن حزب العدالة والتنمية في تمرير مشروعه لتعديل دستور ١٩٨٢ النافذ من أجل تغيير شكل النظام السياسي التركي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي على عدد من الإعتبارات، كما أن لديها عدة أهداف وتبريرات في إجراء تلك التعديل، وفي المقابل أن لدى بعض الجهات (وبالأخص أحزاب المعارضة) مخاوف وتبريرات تدفعها إلى رفض المشروع ، عليه نقسم هذا المبحث إلى ثلاث مباحث ، وعلى النحو الآتي:

---

[٣] د.أحمد موسى بدوي ، الصراع البائس:تركيا والتعديلات الدستورية.اسماعيل ياشا.هل سينجح كليتشدار أوغلو في إقناع باهتشلي؟ ، متاح في: (٣ / ٣ / ٢٠١٧)http://www.acrseg.org/40427

http://www.turkpress.co/node/30222

[٣] احمد الشيخ يوسف، أهم التعديلات الدستورية الممهدة للنظام الرئاسي في تركيا ، وكالة الاناضول التركية ، متاح في: (١ / ٣ / ٢٠١٧)

http://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A3%D9%87%D9%85-

[٣] لجنة الإنتخابات العليا في تركيا تعلن موعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية ، متاح في: ٢٠١٧/٣/٤

http://www.turkpress.co/node/30914

المطلب الأول: عوامل القوة التي تعتمد عليها حزب العدالة والتنمية لتمرير المشروع

المطلب الثاني: أهداف وتبريرات حزب العدالة والتنمية في إجراء التعديلات

المطلب الثالث: مخاوف وتبريرات الجهات الرافضة للمشروع

المطلب الأول: عوامل القوة التي تعتمد عليها حزب العدالة والتنمية لتمرير المشروع

هناك عدة أمور ينبغي أخذها في الاعتبار، وهي بمثابة عوامل القوة التي تراهن عليها حزب العدالة والتنمية في تمرير مشروعه في الاستفتاء الشعبي المزمع إجراؤها في ١٦ / ٤ / ٢٠١٧ ، ومن أبرزها:

أولا/ وجود قاعدة جماهيرية عريضة للحزب:

يتصدر حزب العدالة والتنمية المشهد السياسي في تركيا منذ عام ٢٠٠٢، حيث فاز خلالها في حوالي ١٠ استحقاقات انتخابية متتالية (انتخابات بلدية ورئاسية وبرلمانية) ، وشكَّل بمفرده خمس حكومات في أربع دورات برلمانية متتالية، وفيما يأتي نلقي الضوء ، بإختصار ، على نتائج حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات البرلمانية الأربع التي شارك فيها الحزب منذ تأسيسه:

إنتخابات عام ٢٠٠٢ كانت من نقاط التحول الهامة في تأريخ تركيا الحديث و ذلك عندما حصل حزب العدالة والتنمية (الحديث النشأة) على نسبة ٣٤,٣% من أصوات الناخبين ، وقد حصل على (٣٦٣) نائبا من أصل (٥٥٠) في البرلمان التركي، في حين لم تتمكن الأحزاب التركية العريقة (ما عدا حزب الشعب الجمهوري) حتى من تجاوز حاجز ١٠% اللازمة لدخول البرلمان[٣٧]

وفي انتخابات عام ٢٠٠٧ رفع النسبة إلى ٤٦,٦% من الأصوات حاصلا على (٣٤١) نائبا في البرلمان ، وقد جاء في الترتيب الأول في الدوائر الإنتخابية لتركيا

[٣] كرم أوكتم ، تركيا الامة الغاضبة ، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال ، مكتب سطور للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص١٨٩-١٩٠.

عموماً ، فيما عدا عدد قليل من المحافظات الساحلية في الغرب وبعض محافظات جنوب الشرق.[٣٨]

وفي الإنتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠١١ ، حصل الحزب على ٤٩,٨% من الأصوات ، وتمكن من حجز (٣٢٦) مقعدا في البرلمان.[٣٩]

وفي آخر انتخابات برلمانية، والتي جرت في تشرين الثاني من عام ٢٠١٥؛[٤٠] حصل الحزب على نسبة ٤٩,٥% من الأصوات وكسب (٣١٧) مقعدا برلمانيا ، خوله من أن يشكل الحكومة منفرداً![٤١]

ثانياً / تحقيق الإنجازات والقيام بإصلاحات داخلية:

منذ وصوله للحكم سنة ٢٠٠٢ ، حقق حزب العدالة والتنمية إنجازات متعددة على مستوى الدولة والمجتمع ، من خلال طرحه لبرنامج إصلاحي شملت الجوانب الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية ، نوجزها بالآتي:

١ – في المجال الإقتصادي: شهدت تركيا إصلاحات إقتصادية غير مسبوقة، وهذه الإصلاحات أدت إلى إنعاش الإقتصاد التركي وأسهمت في زيادة التبادل التجاري ، فعلى سبيل المثال: كان الإقتصاد التركي في سنة ٢٠٠٢ يقبع في المرتبة السادسة والعشرين على مستوى العالم ، وأصبحت في سنة ٢٠١٣ في المرتبة السابعة عشرة على مستوى العالم ، وأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين (G20) ، وأرتفع الدخل القومي لتركيا من (٢٢٠) مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى (٨٧١) مليار دولار في العام ٢٠١٣ ، وكانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي تصل إلى (٢٣٣٥) مليار دولار عام

---

[٣] محمد نورالدين ، تركيا: الصيغة والدور ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤–٤٥. كرم أوكتم ، المصدرالسابق ، ص٢٣٠.

[٣] زانيار حمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠.

[٤] جدير بالذكر أن تلك الجولة من الإنتخابات كانت انتخابات إعادة ، حيث جرت الجولة الأولى للإنتخابات في شهر تموز من عام ٢٠١٥ ، وتراجعت فيها نسبة أصوات حزب العدالة والتنمية (وصلت إلى ٤٠,٩% حاصلاً على ٢٥٨ مقعد برلماني) ، ولم تمكنه ذلك تشكيل الحكومة بمفرده ، لأول مرة منذ تأسيسه ، كما لم يفلح من تشكيل حكومة إئتلافية في الموعد المحدد دستورياً ، ولذلك تم اللجوء إلى إعادة الإنتخابات في شهر تشرين الثاني من نفس العام، في ذلك: زانيار حمد محمد ، المصدر السابق ، ص٦٢.

[٤] المصدر نفسه ، ص٦٢.

٢٠٠٢ ، في حين بحلول عام ٢٠١٣ سددت تركيا جميع ديونها وأصبحت من الدول الدائنة.[٤٢]

٢- في مجال حل القضية الكوردية: شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وفوزه المتكرر في الإنتخابات وسيطرته على الرئاسات الثلاث (البرلمان و الجمهورية و الوزراء) ، حافزا وعاملا مهما في إعادة النظر في أسلوب وطريقة حل القضية الكردية في تركيا[٤٣]حيث شهدت تركيا إنفتاحا على القضية الكوردية من خلال الإعتراف بوجود المشكلة وفتح صفحة جديدة لحلها بالطرق السلمية ، حيث بدأ الحزب يتطرق إلى القضية الكوردية علانية ، ففي إحدى زيارات أردوغان لمدينة (ديار بكر) سنة ٢٠٠٥ ، وهي من أكبر المدن التي يقطنها الكورد ، أقر بوجود الكورد وفضيتهم في تركيا وصرح بأن لديهم خطة وبرنامج لحلها[٤٤] وفي شهرأيلول من عام ٢٠١٣ أعلن رئيس الحكومة التركية آنذاك (رجب طيب أردوغان) إطلاق حزمة الإصلاحات الديمقراطية المعروفة ب(الإنفتاح الديمقراطي) ، والتي وشملت

---

[٤] لمزيد من التفاصيل حول تلك الإصلاحات ، ينظر: محمد زاهد جول ، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟ مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص١٢٢-١٢٥.أمين حطيط وآخرون ، تركيا إلى أين: حلقة نقاشية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٤٥٦) ، شباط ٢٠١٧ ، ص٣٥.محمد نورالدين ، تركيا بين الداخل والخارج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٨٩) ، تموز ٢٠١١ ، ص١١٢.رجب طيب أردوغان ، الإنجازات كما وعدناكم (خطاب الموازنة لعام ٢٠١٣) ، دائرة التوجيه والإعلام لحزب العدالة والتنمية ، ٢٠١٣ ، ص٣٠ ومابعدها. معمر خولي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣-١٦.

[٤] تعد القضية الكوردية من القضايا الأساسية التي رافقت الدولة التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية ولحد الآن ، وجدير بالذكر أن سياسة الحكومات التركية تجاه القضية الكوردية في تركيا خلال فترة (٢٠٠٢-١٩٢٣) ، كانت مبنية على أساس عنصري متمثلة بإنكار الحقوق وحتى الوجود للشعب الكوردي ومحاولة مواجهة مطالب الكورد بالسلاح، ومن خلالها تعرض الكورد لشتى أنواع الإضطهاد وسلب الحقوق ، مع وجود استثناءات على تلك الحالة منها محاولات الرئيس التركي الأسبق تورغت أوزال (١٩٢٧-١٩٩٣)،فترة رئاسته للجمهورية (١٩٨٩-١٩٩٣)، حل القضية بالطرق السلمية.للتفصيل: د.وليد رضوان ، موقف التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية ، دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع ، حلب ، ٢٠٠٨ ، ص٥٩-٣٧٩.زانيار حمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥-٥٢.رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٥-١٣٧.

[٤] رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٧-١٣٨.

مجالات متعددة فيما يتعلق بالحريات العامة والحقوق خاصة ما يرتبط بالقضية الكوردية ، ومن تلك الإصلاحات؟[٤]

- إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرق تركيا (ذو الغالبية الكوردية).
- السماح للقوميات غير التركية بالتحدث بلغتها القومية وبث البرامج التلفزيونية بها.
- إصدار العفو بحق النشطاء السياسيين الذين إلتحقوا بحزب العمال الكوردستاني.
- عدم محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب.
- إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة.
- الموافقة بفتح أقسام للغة الكوردية وآدابها في الجامعات والمعاهد
- إلغاء مادة من قانون مكافحة الإرهاب تتعلق بنشر النزعة الإنفصالية، وكانت هذه المادة تستخدم كذريعة لإعتقال المؤلفين والباحثين والصحفيين الذين كانوا يكتبون حول حقوق الشعب الكوردي.
- الإعتراف بالأخطاء والظلم الذي وقع من الدولة تجاه مواطنيها الكورد ، فمثلاً قدم أردوغان إعتذاراً ، باسم الدولة التركية ، لضحايا و ذوي مجزرة (درسيم) التي وقعت عام ١٩٣٧.
- إجراء محادثات سرية وغير مباشرة بين الحكومة و زعيم حزب العمال الكوردستاني المعتقل في السجون التركية (عبدالله أوجلان) ، عبر أعضاء جهاز الإستخبارات التركي ، وأعضاء من حزب الشعوب الديمقراطية.

٣- في مجال إصلاح المؤسسة العسكرية: ينظر الحزب إلى المؤسسة العسكرية كإحدى المؤسسات المهمة التي يجب أن تلتزم الحياد في الشأن السياسي ، وضرورة خضوعها لتوجيهات السلطات المدنية في الدولة ، ويجب أن يقتصر

[٤] للتفصيل: حسين علي باكر ، حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٣ ، ص٢. رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٨-٩٩. معمر خولي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١-٣٢. محمد زاهد جول ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٣-٧٤. زانيار حمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٨-٧٣.

دورها على انجاز وظائفها الأساسية المتمثلة بحفظ الإستقرار والأمن الداخلي وحماية أمن البلاد ووحدتها من الأخطار الخارجية.[٤٦]

لكن الحالة في تركيا كانت مختلفة تماماً عن تلك النظرة ، لذلك وبعد تسلمه للسلطة أعلن حزب العدالة والتنمية السلطة أكثر من مرة أن هناك حاجة ماسة من أجل تغيير الدستور الحالي،[٤٧]والسبب الرئيسي وراء ذلك هو أنه كان يدرك جيداً أنه ، وعلى مدار تاريخ تركيا منذ التأسيس وحتى تاريخ إعداد الدستور الحالي ، جميع الدساتير كان مُعدة ومُنظمة من قبل الجيش أو بناءًا على تعليماته، ، فالعسكر هم من أسسوا تركيا الحديثة ونظامها الجمهوري، وهم كذلك من وضعوا دساتيرها إلى الآن بداية من دستور ١٩٢٤، ثم دستور ١٩٦١، وانتهاءً بالدستور الحالي ١٩٨٢، وباتت عبارة : العسكر يحمي الدستور والدستور يحمي العسكر ، صيغة يمكنها أن تعبِّر عن العلاقة الأبوية بين كلا الطرفين.[٤٨]

فكانت ملامح النظام السياسي الجديد الذي أسسه العسكر في مرحلة ما بعد انقلاب ١٩٨٠ يعكس البنية العسكرية المنضبطة ، إذ أن النظام السياسي ، تميز عن سابقاته بازدياد مركزية السلطة، حيث اصبحت هذه السلطة بيد مجموعة يمثلون أعلى الرتب العسكرية في الجيش التركي من أعضاء مجلس الأمن القومي التركي،[٤٩]ومن ثم

---

[٤] رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٤.

[٤] على سبيل المثال أشار حزب العدالة و التنمية إلى هذه المسألة في رؤيته لعام ٢٠٢٣ ، وتطرق فيه إلى التعديلات التي أجراها على الدستور ونيته في إجراء المزيد من التعديلات ، لإخراج دستور جديد يتم تحضيره بأكبر قدر من التوافق والديمقراطية بما يضمن الحقوق والحريات ويتم فيها إعادة هيكلة الدولة ونظامها السياسي ، ويرى الحزب بأن تركيا مجبرة على اتمام عملية التعديلات ويراها مسألة ضرورية ومسؤولية تأريخية ، في ذلك: الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام ٢٠٢٣، مصدر سبق ذكره ، ص١٨-٢٠.

[٤] للتفصيل: د.طارق عبدالجليل ، العسكر والدستور في تركيا: من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر ، دار نهضة مصر للنشر ، القاهرة ، ط٢، بدون سنة النشر ، ص٨٧-٩٠.فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة: د.سلمان داود الواسطي ود.حمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد، بدون سنة الطبع ، ص٧٦ ومابعدها. أندرو فنكل و نوكهت سيرمان ، تركيا: المجتمع والدولة ، ترجمة:د.حمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٢ ، ص٦٧-٩٧.

[٤] تأسس هذا المجلس ، عقب انقلاب عام ١٩٦٠، ليضمن سيطرة قادة القوات المسلحة التركية على مقاليد الحكم بعد تسليم السلطة لحكومة مدنية وليبقى النفوذ الأساسي بيد قادة القوات المسلحة الذين يهيمنون على مجلس الأمن القومي ، وبعد إنقلاب عام ١٩٨٠ تم إبقاء المجلس و تحددت تشكيله ومهامه بموجب المادة (١١٨) من دستور تركيا لعام ١٩٨٢ و قانون مجلس الأمن القومي والأمانة العامة لعام ١٩٨٣ ، وبموجبهما أصبح العلاقة بين هذا المجلس ومجلس الوزراء علاقة غير متوازنة ، حيث تجاوز جعل "مجلس الأمن القومي" أكثر من مجرد جهاز استشاري لمجلس الوزراء، بل كان يلزم الأخير أن يأخذ بعين الاعتبار مع الأولوية لقرارات "مجلس الأمن القومي" التي تتضمن تدابير ضرورية لحماية أمن واستقلال الدولة، حفظ وحدة البلاد وعدم قابليته للتجزأ والسلم والأمن

فالمؤسسة العسكرية في تركيا أضحى الحارس والحامي للدولة والمجتمع ، بحسب ما تراه ووفق ما حدده الدستور:[٥]

لذلك قامت الحكومة التركية ، باستصدار حزم تعديلات دستورية وقانونية ، على مراحل في سنوات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ و٢٠١٠ ، بهدف إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية في تركيا وإجراء إصلاح المحكمة الدستورية ، واستبدالها بتشريعات متوافقة مع معايير الإتحاد الأوروبي (المعروفة بمعاييركوبنهاجن)؛[٥١]حيث كانت هذه الحزم نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين في البلاد؛[٥٢]

ولقد تناولت التعديلات الخاصة بالمؤسسة العسكرية جوانب متعددة ، من بينها:

إجراء إصلاحات على بنية وسلطات مجلس الأمن القومي ، يفضي كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية؛ تمثلت بإلغاء هيمنة العسكريين على بنية مجلس الأمن الوطني، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية بإعطاء قراراتها صفة إستشارية وليست إلزامية؛[٥٣]

كما قام البرلمان التركي بتعديل المادة (٣٥) من قانون الخدمة الداخلية للجيش التركي ، والذي كان ينص على أن: ((وظيفة القوات المسلحة التركية هي حماية الوطن التركي ومبادئ الجمهورية التركية كما هو محدد في الدستور)) ، وأصبحت بعد التعديل: ((وظيفة القوات المسلحة التركية هي الدفاع عن الوطن والجمهورية التركية

في المجتمع ، في ذلك: دلشاد محمود صالح ، دور المؤسسة العسكرية في السياسة الداخلية التركية (٢٠٠٢-١٩٨٠) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، ٢٠٠٩ ، ص١٠٢.د.طارق عبدالجليل ، المصدر السابق ، ص١١٦-١١٨.

[٥] رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣.دلشاد محمود صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٦.

[٥] جدير بالذكر أن السلطات التركية ، وقبل مجئ حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ، ومن أجل موائمة قوانينها مع شروط ومعايير الإتحاد الأوروبي ، قامت بإجراء تعديلات دستورية في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١ شملت (٣٧) مادة دستورية كان من ضمنها المادة (١١٨) الخاصة بمجلس الأمن القومي.في ذلك: د.طارق عبدالجليل ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٥.

[٥] علي قاسم مقداد ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٣-٩٤.معمر خولي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦-٢٧.

[٥] زيد أسامة أحمد الرحماني ، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٣-٢٠١٠)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية والعلوم الإنسانية ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص٩١-٩٢.

ضد التهديدات والأخطار الخارجية)) ، وبإقراره هذا التعديل إستطاع حزب العدالة والتنمية إزالة أي مسوغ أو مبرر قانوني للقيام بإنقلاب عسكري[٥٤]

وأما بشأن الإصلاح الذي تم بخصوص المحكمة الدستورية تمث برفع عدد أعضاء المحمة من (١١) عضوا إلى (١٧) ، وإختيارهم من قبل البرلمان ورئيس الجمهورية بدلا من المؤسسة العسكرية ، وتم تقييد سلطات الحكمة بخصوص حل الأحزاب عبر اشتراط موافقة البرلمان بالثلثين ، وقد أعتبر هذا التعديل مكسباً كبيراً في الحياة السياسية والعمل الحزبي في تركيا ، حيث أنه، وقبل التعديل هذه ، وبإيعاز من المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية أو القومية ، قامت المحكمة الدستورية بحظر عدد من الأحزاب السياسية ذات التوجهات الدينية (الإسلامية) أو القومية (الكوردية).[٥٥]

ثالثاً / كاريزمية أردوغان وخبراته المتراكمة[٥]:

لا يخفى على أحد أن (رجب طيب أردوغان) سياسي له خبرات متراكمة في الإدارة والحكم ومشهور أيضاً بكاريزميته العالية وخطاباته المؤثرة[٥٧] وقد أثبتت جدارته عندما كان رئيسا لبلدية أستنبول (١٩٩٤-١٩٩٩) ، حيث ساهم في تطوير البنية التحتية للمدينة وأكسبته ذلك شعبية كبيرة في عموم تركيا[٥٨]

---

[٥] رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٤-١٦٥.

[٥] د.لقمان عمر محمود النعيمي ، التعديلات الدستورية في تركيا وانعكاساتها على مستقبل الحياة السياسية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل ، ٢٠١٠ ، ص٣.د.يوسف صمد لطف الله ، حقوق الأقليات في الدساتير التركية واتجاهات تطورها المستقبلي ، مجلة دراسات قانونية وسياسية ، مركز الدراسات القانونية والسياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، السليمانية ، العدد (١) ، أيلول ٢٠١٣ ، ص٢٠٩-٢١٠.

[٥] كلمة كاريزما أصلها يوناني ترمز إلى الكمال والخير ، وفي المسيحية أستخدمت بمعنى العطاء الإلهي أو الموهبة الإلهية ، أما في اللغة العربية تستخدم بمعنى الشخصية الملهمة أو المهابة ، وعلى الرغم من صعوبة إيجاد تعريف جامع ودقيق لهذه الكلمة إلا انه يمكن القول بأنها تشير إلى الجاذبية الكبيرة والحضور الطاغي الذي يتمتع به بعض الأشخاص، فالشخصية الكاريزمية هي التي لها قدرات غير طبيعية في القيادة والإقناع والتأثير على الآخرين عاطفياً، كما أنها تمتاز بالقدرة على الهام الآخرين عند الاتصال بهم، وجذب انتباههم بشكل أكثر من المعتاد ، في ذلك: ثامر عباس ، تقديس الزعامة: دراسة في ظاهرة الكاريزما السياسية ، منشورات ضفاف ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص٤٨٥-٤٩٦.

[٥] احسان الفقيه ، هل يحقق الشعب التركي حلم أردوغان؟ ، متاح في: (٢ / ٣ / ٢٠١٧)

http://www.turkpress.co/node/8489

[٥] محمد الهامي وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١.د.أحمد نوري النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩٤. سمير سبيتان ،مصدر سبق ذكره ، ص٣٣.

كما أن توليه منصب رئاسة الوزراء سنة ٢٠٠٣ [٥] وبقائه حتى سنة ٢٠١٤ ، وبعدها رئاسة الجمهورية [٦] (من ٢٠١٤ ولحد كتابة هذا البحث) أكسبته خبرات أكثر وشعبية أوسع.

وفي أول انتخابات رئاسية تجري بالإقتراع العام (بعد التعديل الدستوري لسنة ٢٠٠٧) ، والتي جرت في ١٠ أغسطس/آب ٢٠١٤ ، ، فاز أردوغان ، ومن الجولة الأولى ، كمرشح لحزب العدالة والتنمية بحصوله على ٥١,٨% من أصوات المقترعين، متفوقاً على منافسيه بفارق كبير.[٦١]

لذلك يعول حزب العدالة والتنمية على (أردوغان) كثيراً لإزياد حشد المؤيدين للإستفتاء الدستوري ، لأنه ، وكما يذهب البعض ، لم يحدث منذ انقلاب ١٩٦٠ والإطاحة بحكم الحزب الديمقراطي، الذي استمر عشر سنوات متتالية، أن تمتع حزب بدعم شعبي وهيمنة على الساحة السياسية مثل حزب العدالة والتنمية. ولم يحدث منذ عدنان مندريس (١٩٦١-١٨٩٩)، زعيم الحزب الديمقراطي، أن تمتع رئيس حزب ورئيس دولة أو حكومة بقوة ونفوذ رجب طيب أردوغان.[٦٢]

رابعاً / توظيف الإنقلاب الفاشل:

شهد تركيا ، في ١٥ تموز ٢٠١٦ [٦٣] محاولة إنقلابية فاشلة ، اتهم فيها أتباع المرشد الديني (فتح الله غولن) [٦٤] ويرى مراقبين في الشأن التركي ، ومن بينهم الكاتب

---

[٥] بعد فوز حزب العدالة والتنمية بالمرتبة الأولى في الإنتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢ ، أهلته ذلك تشكيل الحكومة ، وفي تلك الأثناء لم يستطع (أردوغان) ترأس الحكومة بسبب تبعات إدانته وأسند المنصب إلى زميله (عبدالله غول) ، إلى أن تمكن (أردوغان) في عام ٢٠٠٣ من تولي رئاسة الحكومة بعد إسقاط الحكم عنه ، في ذلك: سمير سبيتان ،مصدر سبق ذكره ، ص٣٤.

[٦] يذكر أن سبب ترك (أردوغان) لمنصب رئيس الوزراء يعود إلى أن اللوائح المنظمة لعمل حزب العدالة والتنمية، الذي لم يسمح بترشحه للمنصب أكثر من ثلاث مرات ، وبما أن أردوغان أكمل نصابه لذا لم يتمكن الترشح مجددًا لولاية رابعة ، وبالتالي إختار منصب رئاسة الجمهورية ، في ذلك: لائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية (مع تعديلات عام ٢٠٠٩) ، مصدر سبق ذكره.

[٦] علي حسين باكير ، تركيا الجديدة: قراءة في نتائج الانتخابات الرئاسية وانعكاساتها المستقبلية ، متاح في: (٧ /٣ / ٢٠١٧)

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/08/201481411456784444.html

[٦] مركز الجزيرة للدراسات ، أردوغان ، احتمالات دور قادم في نظام سياسي جديد ، متاح في:

http://studies.aljazeera.net/ar/

[٦] بدأت عملية الإنقلاب بمحاولة السيطرة على مقر قيادة الأركان التركية ، وتم الإستيلاء على قناة TRT الحكومية وأذيع بيان يقضي بوضع الجيش يده على السلطة ، وتم استهداف مراكز الأمن بالطائرات الحربية والمروحيات ، كما حاول الإنقلابيون اقتحام مقر المجمع الرئاسي بأنقرة ، وتم قصف مبنى البرلمان التركي ، وفي الساعات الأولى من الإنقلاب بث بعض القنوات التلفزيونية العالمية خطابا مسجلاً ، عبر الهاتف النقال، لرئيس الجمهورية (رجب طيب أردوغان) منددا بالإنقلاب ومناديا الشعب التركي النزول إلى

(عماد يوسف قدورة) ، أن حدوث هذه المحاولة الإنقلابية قد أتاح لأردوغان وحزبه الفرصة للتخلص من القوى المركزية المهمة التي كان نفوذها يعرقل إحداث التحولات السياسية وفق رؤية الحزب ، وبخاصة ما يتعلق بمتطلبات تركيا الجديدة وأهمها دستور جديد بنظام رئاسي.[٦٥]

حيث ، وعقب فشل المحاولة الإنقلابية مباشرة ، بدأت السلطات التركية بعملية تطهير واسعة لأجهزة الدولة والقضاء والمؤسسات التعليمية بهدف إنهاء وجود أعضاء و مؤيدي جماعة الخدمة ، وطالت عملية التطهير عشرات الآلاف من ضباط الشرطة والجيش والقضاة والمدرسين والصحفيين.[٦٦]

كما استفاد حزب العدالة والتنمية من فشل المحاولة الانقلابية لتطويع المؤسسة العسكرية إلى حد كبير من خلال تعديل بنية الجيش وهرمية الأوامر، وأخيراً من خلال

الشوارع والساحات ، كما تحدث رئيس الوزراء التركي (بن علي يلدرم) لقناة NTV الخاصة وندد بالإنقلاب ، وقامت قادة أحزاب المعارضة الثلاث بالإدلاء بتصريحات رافضة ومنددة بالإنقلاب، وحسب مصادر الحكومة التركية أنه تم إحباط المحاولة بشكل نهائي في غضون (٢٢) ساعة من إنطلاقها مخلفاً عدد من القتلى والمصابين ، للتفصيل في ذلك:الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية التركية ، المحاولة الإنقلابية في ١٥ تموز وانتصار الشعب ، رئاسة الإتصال المؤسسي التابعة لرئاسة الجمهورية ، أنقرة ، ٢٠١٦ ، ص٦ ومابعدها.

[٦] ولد فتح الله غولن سنة ١٩٤١ في قرية صغيرة في مقاطعة أرزروم شرقي الأناضول تسمى كوروكوك ، وباستعراض قصة حياته يتبين لنا المكونات الأساسية لشخصيته والتي تتمثل في ثلاثة مكونات رئيسية وهي: أسرته ، الطريقة الصوفية وشيوخها ، وكتابات الشيخ سعيد النورسي (١٩٦٠-١٨٧٣) ، وإختار تسمية (جماعة الخدمة) لتنظيمه التي تحمل طابعاً إجتماعياً دينياً ، داخل المجتمع والدوائر السياسية في تركيا، عبر الإرشاد والتبليغ والتعليم والتربية وتأسيس المؤسسات الاجتماعية التربوية، والمالية، والإسكانية، والصحية، والإعلامية، والثقافية ، كما إن لجماعته حضور واسع في دوائر صنع القرار القضائي وجهاز الشرطة والإعلام والمؤسسات المالية والتعليمية ، وبالرغم من أن (أردوغان وحزبه) كان من أحد المقربين والحلفاء السابقين ل (غولن وجماعته) ، إلا أن علاقاتهما بأت بالتوتر منذ سنة ٢٠١٣ ولأسباب متعددة ، من بين أهمها تأثيراً اتهام أردوغان وحزبه لغولن و جماعته بتشكيل تنظيم (كيان) موازي داخل مؤسسات الدولة بغرض الإستيلاء على السلطة ، و بلغ الخلافات أوجها عندما أتهم غولن وأتباع بمحاولة الإنقلاب الفاشلة ، للتفصيل في ذلك: حاقان يافوز ، نحو تنوير إسلامي: حركة فتح الله غولن ، ترجمة: شكري مجاهد ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، ٢٠١٥ ، ص٣٦ وما بعدها.جامعة الدول العربية ، مؤتمر دولي حول مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي: خبرات مقارنة مع حركة فتح الله غولن التركية ، دار النيل للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص٢١٩-٢٥٦.رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٤-١٤٩.

[٦] عماد يوسف قدورة ، الإنعكاسات الأولية لمحاولة الإنقلاب في تركيا ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٦ ، ص٩.

[٦] كريم شاهين ، تركيا على طريق التعديلات الدستورية التي ستحقق أحلام أردوغان ، متاح في: (٢٠١٧/٣/١)
http://raseef22.com/politics/2016/11/21/

تفريغه من كوادره البشرية عبر طرد واعتقال عشرات الآلاف من ضباطه المشتبه في معاداتهم للحزب.[٦٧]

خامساً / التحالف مع حزب الحركة القومية : [٨]

لجأ حزب العدالة والتنمية إلى التحالف مع حزب الحركة القومية (الذي لديه ٤١ مقعداً في البرلمان) ، لأسباب وإعتبارات متعددة ، من بينها ، تمرير مشروع التعديل الدستوري في البرلمان ، لأن عدد مقاعد الحزب في البرلمان (والبالغة ٣١٧ مقعداً) لوحدها كانت غير كافية لتمرير المشروع (والتي كانت تتطلب ٣٣٠ صوتاً على الأقل)،[٦٩] فضلاً عن أن حزب العدالة والتنمية ، ومن خلال هذا التحالف ، يريد كسب أصوات الناخبين الترك ذوي الميول القومية كون حزب الحركة القومية معروف بتعصبه للقومية التركية ، ناهيك عن أن حزب العدالة والتنمية لم يكن يريد خوض معركة التعديل الدستوري بفرده لعدم إتهامه بالتفرد وشخصنة السلطة في مسألة مهمة وحساسة مثل الدستور ، وهنا كان خيار حزب العدالة والتنمية أن يتوافق مع حزب الحركة القومية الذي أبدى تجاوبا نحو المشروع خلال مفاوضاته مع حزب العدالة والتنمية.

سادساً / يعتقد حزب العدالة والتنمية بأن شعبية حزب الشعوب الديموقراطية[٧] بدأت بالتراجع، على خلفية الحرب الدائرة في جنوب شرقي تركيا، وتصاعد التفجيرات التي

---

[٦] محمد نورالدين ، تركيا إلى أين: دور وتحديات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٦٤ ، حزيران ٢٠٠٩، ص٢٣.

[٦] حزب الحركة القومية (MHP) ، هو حزب يميني، يتبنى القومية التركية بمرجعية علمانية التوجه، أسّسه ألب أرسلان توركش عام ١٩٦٩، وشارك في عدة ائتلافات حكومية، وإحتل المركز الرابع في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في تشرين الأول ٢٠١٥ ، بحصوله على ١٢% من الأصوات ويشغل (٤١) مقعدا في البرلمان، ويرأسه دولت بهتشلي ، في ذلك: د.مجيد حميد شهاب و محمد جواد شبع وصفاء مجيد المظفر ، الجغرافية الإنتخابية للأحزاب في تركيا ، مجلة كلية التربية الأساسية ، كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، جامعة بابل ، بابل ، العدد (٢) لسنة ٢٠١٠ ، ص٢٥٢-٢٥٣. د.جمال كمال إسماعيل ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٩-٢٨٣. د.جلال عبدالله معوض ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٨.رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٨.

[٦] إسماعيل ياشا ، مصدر سبق ذكره. سعيد الحاج ، فرص نجاح التحول للنظام الرئاسي في تركيا ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٢) http://www.turkpress.co/node/30130

[٧] حزب الشعوب الديمقراطية (HDP): هو حزب ذو توجه اشتراكي ديمقراطي ويدعو إلى التعايش السلمي بين الشعوب التركية ، أسس عام ٢٠١٢ ، يراس الحزب كل من صلاح الدين دميرتاش وفيكن يوكسكداغ ، ويعتبر الحزب امتداداً لحزب الشعب الديمقراطي (DTP) وحزب السلام والديمقراطية (BDP) ، وحاضنته الشعبية يتمركز في المناطق الكوردية ، شارك الحزب في الإنتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران عام ٢٠١٥ و تمكن من تجاوز حاجز (١٠%) الإنتخابية والذي أعتبر سابقة تاريخية ، بحصوله على نسبة (١٣,١٢%) من الأصوات والتي كانت تساوي (٨٠) مقعداً من البرلمان التركي ، وفي انتخابات الإعادة التي

قامت بها «صقور كردستان» المؤيدة لحزب العمال الكردستاني في مناطق سياحية وأمنية في قلب البلاد.[٧١]

سابعاً / تشويه الصورة الذهنية لـ حزب الشعب الجمهوري[٧٢] عبر محاصرته إعلامياً وتقييد تحركاته في الشارع ، حيث يتهم حزب العدالة والتنمية حزب الشعب الجمهوري بالتحالف مع الجهات الرافضة للتعديل الدستوري (أي حزب الشعوب الديمقراطية و جماعة الخدمة) ، والمتهمة من قبل حزب العدالة والتنمية بأنها جهات إرهابية.[٧٣]

المطلب الثاني: أهداف وتبريرات حزب العدالة والتنمية في إجراء التعديلات

تأخذ مسألة تعديل الدستور النافذ لتركيا مكانة خاصة في مسيرة حزب العدالة والتنمية السياسية وتطلعاته المستقبلية ، كما أشرنا إليه سابقاً ، وعلى الرغم من إدخال ما يقرب من (١٨) تعديلاً على هذا الدستور ، منذ إقراره ، إلا أن حزب العدالة والتنمية يرى بأن الدستور الحالي لا يتناسب وأداء النظام السياسي التركي.

لذلك يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تغيير نمط النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي ، بحيث يتم إلغاء مجلس الوزراء وتصبح السلطة التنفيذية أحادية يتمتع فيها رئيس الدولة ، المنتخب من الشعب مباشرة ، بسلطات تنفيذية فعلية وواسعة[٧٤] ولحزب العدالة والتنمية أهداف وتبريرات ، داخلية وخارجية ، متعددة في إجراء تلك التغيير.

جرت في تشرين الثاني من نفس العام ، حصل على (١٠%) من الأصوات و حجز (٥٩) مقعدا في البرلمان ، في ذلك: د.مجيد حميد شهاب و محمد جواد شبع وصفاء مجيد المظفر ، المصدر السابق ، ص٢٥٤. زانيار حمد محمد، مصدر سبق ذكره ، ص٦٢.رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٠-٨١.

[٧١] كرم سعيد ، مصدر سبق ذكره.

[٧٢] حزب الشعب الجمهوري (CHP): هو أول الأحزاب تأسيسًا في تركيا؛ حيث أسسه مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٣ ، توجهها الفكري إشتراكي ديمقراطي علماني ، وقد حكم تركيا بمفرده حتى عام ١٩٥٠، في ظل نظام أحادي الحزبي، ثم شارك بعد ذلك في عدة حكومات ائتلافية. ويقود الحزب المعارضة التركية في مواجهة حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٢، ويرأسه كمال كليجدار أوغلو، وإحتل المركز الثاني في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في تشرين الأول ٢٠١٥ ، بحصوله على ٢٥% من الأصوات ويشغل (١٣٣) مقعدا في البرلمان ، في ذلك:د.مجيد حميد شهاب و محمد جواد شبع وصفاء مجيد المظفر ، المصدر السابق ، ص٢٥٢-٢٥٣. د.جلال عبدالله معوض ، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٦-٧٨.

[٧٣] كرم سعيد ، مصدر سبق ذكره.

[٧٤] علي ضياء حسين ، سلطات رئيس الدولة في النظام الرئاسي: دراسة مقارنة مجلة مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، العدد (٣٩) ، ٢٠١٥،ص١٣١.أفين صديق رشيد ، دور رئيس الجمهورية في العملية التشريعية في النظامين البرلماني والرئاسي ، رسالة ماجستير في القانون ،كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، ٢٠١٣ ، ص٧٢.

ففيما يتعلق بالبعد الداخلي لأهداف وتبريرات حزب العدالة والتنمية في مسألة تعديل الدستور ، نشير إلى النقاط الآتية:

أولاً / من إحدى المشاكل والسلبيات التي قد تخلفها النظام البرلماني ، وخاصة في ظل نظام التعددية الحزبية ، هي اللجوء إلى الحكومات الإئتلافية بسبب عدم تمكن حزب واحد من الحصول على النسبة المطلوبة لتشكيل الحكومة بمفرده ، وتوصف مثل هذه الحكومات بأنها غير مستقرة[٧٥]وغير قوية ، وخاصة في بلد مثل تركيا التي تتسم فيها الحياة الحزبية بالإختلاف السياسي والآيدولوجي إلى درجة كبيرة ، فقد تأسست الجمهورية التركية قبل حوالي ٩٣ عامًا، تشكلت فيها خلال هذه الفترة ٦٥ حكومة حتى اليوم ، حيث لم يتجاوز عمر الحكومات العام ونصف العام طيلة هذه المدة.[٧٦]

وبالرغم من أن حزب العدالة والتنمية تمكن من تشكيل الحكومة بمفرده منذ أول انتخابات شارك فيها سنة ٢٠٠٢ ، إلا أنه وبحسب النتائج التي آلت إليه انتخابات حزيران ٢٠١٥ ، والتي لم تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده ، واجه أزمة متمثلة بعدم نجاحه في تأسيس حكومة ائتلافية ، ولأول مرة منذ استلامه للسلطة ، لذلك تم اللجوء إلى خيار إعادة الإنتخابات مجدداً.[٧٧]

ثانياً / شهدت تركيا عام ٢٠٠٧ أزمة الدستورية أثناء ترشح عبدالله غول (من حزب العدالة والتنمية) لتولي منصب رئيس الجمهورية ، وقفت أحزاب المعارضة ضد الترشح، كما أعتبر المؤسسة العسكرية التركية إن تعيين عبدالله غول ، ذو الميول الإسلامية وترتدي زوجته الحجاب ، مساساً خطيراً بالنظام العلماني السائد ، ولم تكتمل النصاب في جلستين من البرلمان ، والذي كان يتطلب حصول المرشح على ثلثيي مقاعد

---

[٧٥] نعني بالإستقرار الحكومي أو الوزاري ، غياب الأزمات الوزارية وبقاء الوزارة (الحكومة) في الحكم لمدة طويلة (ضمن المدة القانونية المقررة لها)، في ذلك: عثمان عبدالملك الصالح ، الرقابة البرلمانية على أعمال الادارة في الكويت : دراسة نظرية تطبيقية ، مجلة الحقوق والشريعة ، كلية الحقوق والشريعة ، جامعة الكويت ، السنة الخامسة ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٨١، ص٤٧-٤٨.

[٧٦] فخر الدين ألتون ، ما الذي يجلبه النظام الجمهوري؟ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٢)

http://www.turkpress.co/node/30977

[٧٧] جلال سلمي ، لماذا لم يحدث توافق بين حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري؟ متاح في: (٢٠١٧/٣/٣)

http://www.turkpress.co/author/9232

البرلمان (والتي تساوي ٣٦٧ نائبا)، لذلك قررت المحكمة الدستورية تقديم الإنتخابات بضعة أشهر ، ليتم بعد ذلك انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة الجديدة.[٧٨]

وتم إجراء الإنتخابات (البرلمانية) في تموزعام ٢٠٠٧ ، وفي شهر آب من نفس العام جرى التصويت في البرلمان على اختيار رئيس للجمهورية ، وحصل عبدالله غول ، ، على الأصوات الكافية، وانتُخِب رئيساً للجمهورية.[٧٩]

ولحل تلك الأزمة الدستورية ، وفي العام ٢٠٠٧ نفسه، أُدخلت بعض التعديلات على بعض مواد الدستور من بينها تعديلات تنص على انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، وذلك بدءاً من نهاية ولاية عبدالله غول(عام ٢٠١٤):[٨٠]

ثالثاً / بعد إجراء تلك التعديل وانتخاب أردوغان رئيساً للجمهورية في انتخابات رئاسة الجمهورية سنة ٢٠١٤ بالإقتراع المباشر، دخلت تركيا في أزمة جديدة ، تمثلت في:

١- إشكالية وصف نمط وطبيعة النظام السياسي في تركيا (من حيث كونه نظاماً برلمانياً أم رئاسياً؟) ، فعند النظر في نصوص الدستور والممارسة العملية في تركيا ، نجد أن نظام الحكم فيه يقوم على أساس المزج والجمع بين بعض خصائص النظامين البرلماني والرئاسي ، شبيه بالنظام السياسي الفرنسي[٨١]؛ حيث إن انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب و تمتعه بسلطات فعلية مع عدم مسؤوليته (سياسيا) أمام البرلمان يقرب شكل نظام الحكم في تركيا . من تلك النواحي . للنظام الرئاسي ، علماً أن وجود خاصية ثنائية

---

[٧] علي قاسم مقداد ، مصدر سبق ذكره ، ص٧١.

[٧] كواليس انتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٧ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٣) http://www.turkpress.co/node/664

[٨] قادير أوستون ، استفتاء ١٦ أبريل فرصة لتركيا ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٣)

http://www.turkpress.co/node/31368

[٨] إن النظام الذي أُعتمِد بموجب دستور عام ١٩٥٨ لفرنسا ، هو نظام خاص اختلف المختصون في تكييفه ، سواءً فيما يتعلق بشكله وبمحتواه ، فالنظام المعتمَد بموجب الدستور المذكور يوحي ، من الناحية الشكلية ، بأنه نظام برلماني، ولكن عند النظر في كيفية تنظيمه لمسؤولية السلطة التنفيذية أمام البرلمان تجده بطريقة خاصة تجعله بعيداً عن النظام البرلماني ، ليبدو بمثابة المزيج بين النظامين البرلماني والرئاسي ، للتفصيل في ذلك: د.عبدالرضا حسين الطعان ، تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة: نموذج فرنسا ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ٢٠٠١ ، ص١٩٢-١٩٧.

السلطة التنفيذية وتحمل الحكومة عبء المسؤولية أمام البرلمان من مظاهر النظام البرلماني.[٨٢]

إذ أنه وبعد ٢٠١٤ ، أصبح النظام سياسي في تركيا غير واضحة المعالم، فلا هو برلماني تقليدي (لأن الرئيس يتمتع بصلاحيات فعلية ولأنه منتخب من الشعب مباشرة)، ولا هو في الوقت نفسه نظام رئاسي (لأنه لا يزال لدينا رئيس حكومة ومجلس وزراء ينال الثقة من البرلمان) ، لذلك يرى حزب العدالة والتنمية ، بأن تغيير شكل النظام السياسي أصبح إجبارياً.

٢- تفرعت من هذه الأزمة ، إشكالية أخرى تمثلت في عدم التوازن بين جهازي السلطة التنفيذية وتداخل في السلطات والصلاحيات بينهما [٨٣] فصارت هناك رئيس جمهورية ، منتخب مباشرة من الشعب ، يريد أن يكون له دوراً فعلياً في رسم وتنفيذ السياستين، الداخلية والخارجية، ورئيس رئيس وزراء منتخب من قبل البرلمان (والذي هو في نفس الوقت رئيس حزب الحاصل على الأغلبية البرلمانية) يرى أن ممارسة السلطة من حقوقه الطبيعية.[٨٤]

٣- إن موضوع التداخل في السلطات والصلاحيات بين جهازي السلطة التنفيذية في تركيا لا يرجع إلى الإشكال الدستوري فقط، بل راجعة أيضاً إلى الطموحات الشخصية والسياسية لأردوغان كأقوى شخصية قوية ومؤثرة ، ليس فقط على مستوى حزب العدالة والتنمية فحسب بل على مستوى تركيا عموماً، فقد أكد (أردوغان) أكثر من مرة أنه لا يكتفي بدور رمزي وبأنه

---

[٨] للتفصيل حول خصائص الأنظمة السياسية (النيابية) ، ينظر: د.ماجد راغب الحلو ، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص٢٤٢ وما بعدها.د.إبراهيم عبدالعزيز شيحا ، مبادئ الأنظمة السياسية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، بدون سنة الطبع ، ص٢٤٤ وما بعدها.د.محسن خليل ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، بدون مكان الطبع ، ١٩٨٧ ، ص٥٦٠ وما بعدها.د.محمد كاظم المشهداني ، النظم السياسية ، دار الحكمة ، الموصل ، ١٩٩١ ، ص١٢٨ وما بعدها.

[٨] ويرى بعض الباحثين ، أن هذه الإشكالية كانت أحد الأسباب الرئيسية وراء استقالة رئيس الوزراء السابق (أحمد داود أوغلو) من منصبه ، في ذلك: عثمان علي ، التداعيات المحتملة لتنحي داود أوغلو عن رئاسة الحكومة في تركيا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٦ ، ص١-٢.

[٨] علي حسين باكير ، شكل النظام السياسي التركي ما بعد الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٤)
http://www.turkpress.co/node/8528

سيكون رئيسًا نشطًا ، أي أنه لا يكون رئيسا شرفياً للجمهورية كباقي الرؤساء الذين سبقوه.[٨٥]

وكان أجراء التعديل الدستوري لسنة ٢٠٠٧ ، القاضية بانتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب ، الخطوة الأولى في هذا المجال ، ويريد استكمال الخطوة من خلال التعديلات الدستورية المرتقبة ، والتي تضمن فيها بقائه في سدة الحكم حتى عام ٢٠٢٩ بسلطات دستورية واسعة، وذلك في حالة إذا نجح الإستفتاء الدستوري و قرر أردوغان ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية وفاز فيها.

وأما فيما يتعلق بالبعد الخارجي لمسألة التعديل ، يمكننا القول أنه ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، يعمل على إحداث تغييرات في علاقات تركيا الخارجية ، استندت إلى أفكار الدكتور أحمد داود أوغلو في كتابه (العمق الإستراتيجي:موقع تركيا ودوره في الساحة الدولية) بشكل أساسي، من خلال السعي إلى توظيف واستغلال جملة من المعطيات والعوامل تساهم بمجموعها في نقل تركيا من حالة الضعف والعزلة ، التي كانت تتسم بها ، إلى حالة أكثر قوة و انفتاحا مما يجعل من تركيا قوة أقليمية ودولية مؤثرة ، وأبرز هذه العوامل هي الموقع الجغرافي المهم لتركيا بأبعادها (الجيو سياسية – Geopoliticall) و(الجيو إستراتيجية – Geostrategic) تلازما مع عامل الإرث التاريخي العريق الذي تذخر به تركيا ، أضيف إليهما الإصلاحات التي قامت بها الحزب في المجالات المختلفة ، في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بـ (الشرق الأوسط) ، إعادة تشكيل و توزيع لمراكز القوة و السلطة و القرار.[٨٦]

---

[٨] على الرغم من أن السلطة التنفيذية ، وبموجب الدستور ، يديرها رئيس الجمهورية مع مجلس الوزراء ، وأن الكثير من السلطات الفعلية خولت للحكومة ، إلا أن أردوغان بحكم صفاته الشخصية القيادية وقوته وخبرته كان يمارس اختصاصات وسلطات أوسع نطاقا من التي أعطته الدستور، لكنه يريد تثبيت سلطاته دستورياً ، في ذلك: مولاي علي الأمغاري ، النظام الرئاسي.. نفس جديد لتحقيق رؤية ٢٠٢٣ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/١٠)http://www.turkey-post.net/p-184209/

[٨] للتفصيل: جوتيار عادل محمود ، السياسة الخارجية التركية (٢٠٠٨-٢٠٠٢): دراسة في دور النخبة ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة صلاح الدين ، ٢٠١٠، ص٥٥. ياسر نجيب غازي ، الموقع الجغرافي لتركيا وتأثيره في العلاقات الدولية ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية ، كلية العلوم السياسية والإدارية والدبلوماسية ، الجامعة الإسلامية في لبنان ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص٨ ومابعدها. د.عبدالأمير عباس عبدالحيالي و وحيد أنعام الكاكائي ، الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة ، جامعة ديالى ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، ٢٠١٥ ،

تأسيسا على ذلك ، فقد صرح رئيس الجمهورية ، رجب طيب أردوغان ، أنّ واحد من أهم الأسباب التي تدفعه إلى تأييد مشروع التعديل ، هو كون النظام الجديد سيجعل من تركيا أكثر فاعلية في العالم.[٨٧]

المطلب الثالث: مخاوف وتبريرات الجهات الرافضة للمشروع

هناك تحفظات ومخاوف لدى بعض الأحزاب والجهات في تركيا تدفعهم للسعي إلى رفض المشروع ، من بين أهمها تأثيرا ، نذكر ما يأتي:

أولاً / وجود هواجز ومخاوف لدى أحزاب المعارضة من شخصنة السلطة والتفرد بالحكم من قبل أردوغان:

من أخطر وأشد الإتهامات الموجهة إلى حزب العدالة والتنمية ، هي ما يتعلق بنية الحزب وزعيمه أردوغان في تغيير شكل النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي،[٨٨] والمتمثلة بتأسيس نظام سلطوي على أساس زعامة شخص واحد؛[٨٩]وخاصة في ظل

ص٦ ومابعدها. كمال عبدالله حسن ، إستراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية القانون والسياسة ، جامعة السليمانية ، السليمانية، ٢٠١١ .عبير الغندور ، بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، بيروت، العدد (٣٣) ، شتاء ٢٠١٢ ، ص١٠٩ ومابعدها.سيار الجميل ، العثمنة الجديدة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٥ ، ص٤٧-٧٠.علي حسين باكير ، تركيا: الدولة والمجتمع ، في: محمد عبالعاطي وآخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ٢٠١٠ ، ص١٥-٢١.

[٨] أردوغان: ٥٢ من الدول الأكثر تقدّما تُحكم بالنظام الرئاسي ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٥)

http://www.turkpress.co/node/31323

[٨] هناك سمتان أساسيتان تميزان النظام الرئاسي عن النظام البرلماني ، أولهما:سعة الصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة ، فبالإضافة للإختصاصات التي يمارسها على وجه الإنفراد ، يشارك السلطتين التشريعية والقضائية ببعض اختصاصاتها ، ثانيهما: رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية تكون ضعيفة ، وذلك لانه وفي النظام الرئاسي تنعدم مسؤولية الوزراء أمام البرلمان ويكونون مسؤولين أمام رئيس الدولة الذي هو صاحب السلطة الفعلية في امور الحكم ، وربما كان السبب الرئيسي الذي يقف وراء ذلك انتخابه من الشعب مباشرة وجمعه بين رئاسة الدولة والحكومة، وهذه الحالة تدعم مركز رئيس الدولة في النظام السياسي مما قد تدفعه إلى الإستئثار والتفرد بالحكم ، للتفصيل في ذلك: د.بدر محمد حسن عامر الجعيدي ، التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني: دراسة مقارنة مع التطبيق على النظام الدستوري الكويتي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠١١ ، ص١١.د.عبدالغني بسيوني عبدالله ، سلطة ومسؤولية رئيس الدولة في النظام البرلماني ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٥، ص٢٥-٣٨.د.لطيف مصطفى أمين ، العلاقة بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء في النظام البرلماني ، دار سردم للطباعة والنشر ، السليمانية ، ٢٠٠٩ ، ص١٧-٦٨.د.بيشةوا حميد عبدالله ، المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية في النظام البرلماني: دراسة تحليلية مقارنة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، السليمانية ، ٢٠١٣ ، ص١٣٣-١٤٥. أفين صديق رشيد ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٣.

[٨] أمين حطيط وآخرون ، تركيا إلى أين ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢.

الطموحات الشخصية لأردوغان وبقائه في الحكم كل تلك المدة الطويلة (رئيس البلدية، رئيس الوزراء ، رئيس الجمهورية) مع الصلاحيات الواسعة التي تمنح لرئيس الجمهورية بموجب مشروع التعديل:[٩٠]وفي هذا الإطار ، صرح رئيس حزب الشعب الجمهوري (كمال كليجدار) ، بأن هذه التعديلات الدستورية تضمن مستقبل شخص واحد وتتجاهل ٨٠ مليون مواطن تركي ، كما أكد (بولند طزجان) نائب رئيس الحزب، بأن التعديلات تعطي الصلاحيات التي كانت ممنوحة للسلاطين العثمانية.[٩١]

لذلك ، يؤيد حزب الشعب الجمهوري نظاماً سياسياً، يكون فيه رئيس الجمهورية مجرد رئيس فخري وملتزم بموقعه الدستوري ولا يتدخل في شؤون الدولة السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية.[٩٢]

وقد تكون تلك الهواجز والمخاوف مبررة في بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب مثل تركيا ، في ظل غياب برلمان قوي ومعارضة قوية و قضاء مستقل ومؤسسة عسكرية محايدة وإعلام ورأي عام فاعل.[٩٣]

ثانياً / يرى أحزاب المعارضة وبعض المراقبين أن تركيا ، وفي السنتين الأخيرتين ، شهدت تراجعاً فيما يتعلق بالإصلاحات التي بدأتها والإنجازات التي حققتها حزب العدالة والتنمية ، نبينها على النحو الآتي:

في مجال حل القضية الكوردية:

---

[٩٠] للإطلاع على مضمون مشروع التعديل ، ينظر: المواد التي ينص عليها الدستور الجديد وصلاحيات الرئيس ، مصدر سبق ذكره.

[٩١] مولاي علي الأمغاري ، الشعب الجمهوري والتراجع عن روح 'يني كابي' ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٦)

http://www.turkpress.co/node/30552

[٩٢] ويعزو البعض السبب الرئيسي (الكامن) وراء رفض التعديلات الدستورية من قبل حزب الشعب إلى خوف الحزب من فقدان موقعه المهدد بهذا التغيير ، حيث يؤدي النظام الرئاسي إلى عجز الأحزاب الخاسرة في سباق الرئاسة عن إيجاد مكان له داخل التشكيلة الحكومية الجديدة ، في ذلك: نائب باهتشلي يوضح سبب رفض حزب الشعب الجمهوري للنظام الرئاسي. جلال سلمي ، أكبر أحزاب المعارضة التركية يستعد لحملة حول استفتاء التعديلات الدستورية. جلال سلمي ، لماذا لم يحدث توافق بين حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري. حاجة تركيا لدستور جديد ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٦)

http://www.turkpress.co/node/30956

http://www.turkpress.co/node/30877

http://www.turkpress.co/node/11754

http://www.turkpress.co/node/12303

[٩٣] أمين حطيط وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤. تركيا..حول التعديلات الدستورية واتهامات الديكتاتورية الموجهة لأردوغان ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٦)http://www.turkpress.co/node/31244

أ- يرى بعض المراقبين أنه وبالرغم من أن هناك محاولات واصلاحات قامت بها حزب العدالة والتنمية في مجال تعديل الدستور والقوانين لصالح حل القضية الكوردية ، إلا أنها ارتكزت فقط على المجالات الخاصة بتقوية المؤسسات المدنية و تقليص دور المؤسسة العسكرية والمحكمة الدستورية في الحياة السياسية التركية مع الإقرار ببعض الحقوق الثقافية للكورد ، دون أن تتعرض للحقوق السياسية والقانونية للكورد (من بينها حق تقرير المصير) وذلك من خلال الإعتراف بها دستورياً ومنحها حقوقها المشروعة؛[٩٤]

وفيما يخص مشروع التعديلات الدستورية الجديدة ، قال البرلماني عن حزب الشعوب الديمقراطية (إمام تاشجير)، في تصريح له لشبكة روداو الإعلامية: ((إن النقاط الـ١٨ المتعلقة بالنظام الرئاسي، والتي وافق عليها البرلمان التركي، لم تتضمن أي إشارة لحقوق الكورد، لذلك سيصوتون ضده في الاستفتاء)).

ولم يقترب مشروع التعديل من المشكلة الأهم وثيقة الصلة، وهو القانون الذى يسمى «العتبة الانتخابية» الصادر فى عام ١٩٨٠، الذي يقضى بضرورة حصول أى حزب سياسى على نسبة ١٠٪ من مجموع الأصوات كشرط لدخول البرلمان. ومن المعلوم أن هذه العقبة وضعت فى الماضى بهدف منع الأكراد وقوى الإسلام السياسى من الدخول إلى البرلمان فى ذلك الوقت.[٩٦]

ب- يتهم حزب الشعوب الديمقراطية ، حزب العدالة والتنمية بتراجعه عن الاصلاحات المتعلقة بحل القضية الكوردية بالطرق السلمية[٩٧]وقوعه تحت ضغط الحركة القومية.

---

[٩] د.يوسف صمد لطف الله ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٣.

[٩] التعديلات الدستورية في تركيا لم تتطرق للقضية الكوردية نهائياً ، متاح في (٢٠١٧/٣/١١)

http://www.rudaw.net/arabic

[٩] د.أحمد موسى بدوي ، الصراع البائس ، مصدر سبق ذكره.

[٩] توترت العلاقات بين حزب الشعوب الديمقراطية و حزب العدالة والتنمية بعدما استطاع حزب الشعوب الديمقراطية الحصول على أصوات عالية في الإنتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران عام ٢٠١٥ على حساب أصوات حزب العدالة والتنمية ، وخاصة بعدما رفض حزب الشعوب الديمقراطية المشاركة في حكومة تشكلها حزب العدالة والتنمية، وكانت الحكومة التركية في الوقت نفسه توجه اتهامات لحزب العمال الكوردستاني باختراق الهدنة التي أعلنت في سنة ٢٠١٣ بين الطرفين تمهيداً لعملية السلام ، بالإضافة إلى

يـذكر أن حـزب الحركـة القوميـة مـن أبـرز المعارضـين لحزمـة الإصـلاحات الديمقراطيـة ، واعتبـر أن هـذه الحزمـة جـاءت اسـتجابة لمطلـب حـزب العمـال الكردستاني، وأنها غير ديمقراطية ومن شأنها أن تقسم البلاد وتجزئها وتطيح بالطابع القومي لتركيا وتخلق تطاحنًا اجتماعيًا وأمنيًا فيها.[٩٨]

ولهذا كانت الحركة القومية قد رفضت التنازل عن خطوطه الحمراء التي كان من ضمنها إلغاء عملية السلام أثناء مفاوضاته مع حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري لتشكيل حكومة ائتلافية عقب الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر حزيران عام ٢٠١٥ ، كما أنه من المتوقع أن هذا المطلب كان حاضرًا وبقوة أثناء المفاوضات في مسألة الإتفاق على تعديل الدستور.[٩٩]

ومن تداعيات التحالف بين حزب العدالة والتنمية و حزب الحركة القومية:

- وقـف عمليـة التفـاوض والسـلام مـع حـزب العمـال الكوردسـتاني و حـزب الشعوب الديمقراطية و تجدد القتال والنزاع المسلح ، حيث قامت الحكومة التركية بإعتقال البرلمانيين الأكراد (من حزب الشعوب الديمقراطية) بتهمة التحريض على الإرهاب ودعم حزب العمال الكردستاني، ومن بين هؤلاء رئيس الحزب (صلاح الدين دميرتاش) ، بالإضافة إلى إعتقال آلاف مؤيدي الحزب ، كما تم إبعاد عشرات رؤساء البلديات المنتمين للحزب في مناطق عديدة من تركيا ، وتجددت القتال بين الجيش التركي و حزب العمال الكوردستاني داخل المدن وخارجها.[١٠٠]

العمليات المسلحة التي قام بها حزب العمال ضد الجيش والشرطة ، في ذلك: كريم شاهين ، مصدر سبق ذكره.سيناريوهات التحالف ومراحل تشكيل الحكومة الجديدة في تركيا ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٧)http://www.turkpress.co/node/10393

[٩] علي حسين باكير ، تركيا: الدولة والمجتمع ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤. رنا عبدالعزيز الخماش ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٨.

[٩] جلال سلمي ، لماذا لم يحدث توافق بين حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري ، مصدر سبق ذكره. سيناريوهات التحالف ومراحل تشكيل الحكومة الجديدة في تركيا ، مصدر سبق ذكره.حزب الحركة القومية يعلن شروطه لتشكيل ائتلاف مع حزب العدالة والتنمية ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٨)http://www.turkpress.co/node/9282

[١] [١] أمين حطيط وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

- وجود نية ومخاوف من اعادة عقوبة الاعدام بعد الاستفتاء ، فقد أفاد (بن علي يلدرم) رئيس الوزراء التركي بأنّه سيبحث قضية إعادة عقوبة الإعدام ، مع حزب الحركة القومية بعيد انتهاء الاستفتاء على الدستور الجديد.[١٠١]

١- في المجال الإقتصادي:

تراجعت وتيرة الإقتصاد التركي في السنوات الأخيرة ، إذ سجلت تركيا في العام ٢٠١٤ نسبة نمو تقدر ب (٢,٩%) فقط ، وهذه النسبة منخفضة مقارنة بنسبة النمو المرتفعة التي عرفتها البلاد قبل عام ٢٠١٤ وبنسبة المعدل العام والتي كانت تقدر ب(٥,٥%) ، كما تشهد تركيا إرتفاعا ملحوظا في أسعار المواد الأساسية وانخفاضا في سعر صرف الليرة التركية.[١٠٢]

٢- في مجال الحقوق والحريات العامة:

قامت السلطات التركية بالتضييق على الحريات العامة ، ولاسيما حرية التعبير والصحافة ، حيث قامت الحكومة باعتقال العشرات من الصحفيين ، وقامت بإغلاق عدداً من وسائل الإعلام ، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد.[١٠٣]

كما بدأت بعملية تطهير واسعة بهدف إنهاء وجود أعضاء حركة الخدمة وخاصة بعد اتهامهم بالوقوف وراء محاولة الإنقلاب الفاشلة ، وطالت عملية التطهير عشرات الآلاف من ضباط الشرطة والجيش والقضاة والمعلمين والصحفيين.[١٠٤]

---

[١] يلدرم سنبحث ملف إعادة عقوبة الإعدام مع حزب الحركة القومية بعيد انتهاء الاستفتاء.صحيفة ألمانية: أردوغان ماضٍ إلى تغيير الدستور متحديا أوروبا ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٨)http://www.turkpress.co/node/31234

http://www.turkpress.co/node/30994

[١] وحدة تحليل السياسات ، قراءة في نتائج الإنتخابات البرلمانية التركية (حزيران ٢٠١٥) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٥ ، ص٤. أمين حطيط وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦-١٧.

[١] عماد يوسف قدورة ، مصدر سبق ذكره ، ص٦. محمد نورالدين ، تركيا إلى أين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

[١] د.شريف درويش اللبان ، هل هو انقلابٌ على أردوغان أم انقلابٌ قام به أردوغان على الدولة التركية؟ ، متاح في: (٢٠١٧/٣/٩) https://www.acrseg.org/40308

الخاتمة

في ختام بحثنا الموسوم (رؤية حزب العدالة والتنمية في تغيير شكل النظام السياسي التركي / دراسة تحليلية في ضوؤ التعديلات الدستورية) ، توصلنا إلى عدد من الإستنتاجات ، نوجزها بما يأني:

أولاً/ يعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ نقطة تحول في تأريخ تركيا المعاصر ، حيث يمكن أن يؤرخ له كحد فاصل لتطور الدولة قبل حزب العدالة والتنمية وبعده.

ثانياً / بموجب الدستور التركي النافذ (دستور عام ١٩٨٢ المعدل) ، إن النظام السياسي في تركيا جمهوري ديمقراطي برلماني علماني ، أما السلطات العامة في البلاد فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثل بالمجلس الوطني التركي الكبير ، السلطة التنفيذية وتتمثل برئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ، والسلطة القضائية التي تتمثل بالمحاكم والجهات القضائية الأخرى ، وتمثل المحكمة الدستورية الهيئة القضائية الأبرز في تركيا.

ثالثاً / قدم حزبا العدالة والتنمية والحركة القومية مشروعاً لتعديل الدستور التركي بغرض تغيير شكل النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي ، وتم تحديد يوم ١٦ من نيسان/ ٢٠١٧ ، لإجراء إستفتاء شعبي عليه ، والذي سيكون من أهم المنعطفات في تاريخ الحياة السياسية في تركيا المعاصر.

رابعاً / مع اقتراب موعد الاستفتاء الشعبي ، تشهد الساحة السياسية التركية حملة إعلامية مشتركة بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية لتأييد تعديل الدستور مقابل حزبي المعارضة الشعب الجمهوري والشعوب الديمقراطية، بالتزامن مع اجتماعات تحضيرية واستطلاعات رأي تحاول التنبؤ بنتائج الاستفتاء.

خامساً / تتفق جميع الأحزاب التركية على ضرورة تغيير الدستور الحالي باعتباره دستوراً أعده نظام انقلابي في الثمانينيات من القرن الماضي ، وعلى الرغم من التعديلات العديدة التي أجريت يبقى دستور وضع في ظروف غير شرعية ، إلا أن التوصل إلى

صيغة ترضي جميع الأطراف أشبه بالمستحيل ، وذلك بسبب الاختلافات في التوجهات السياسية والإيديولوجية بين الأحزاب الأربعة الكبرى.

سادساً / تأخذ مسألة تعديل الدستور النافذ لتركيا مكانة خاصة في مسيرة حزب العدالة والتنمية السياسية وتطلعاته المستقبلية ، وعلى الرغم من إدخال ما يقرب من (١٨) تعديلاً على هذا الدستور ، منذ إقراره ، إلا أن حزب العدالة والتنمية يرى بأن الدستور الحالي لا يتناسب وأداء السياسة التركية في الداخل والخارج. داخليا ، هو على قناعة بأن ما حققته من انجازات بحاجة إلى تعزيزها (وخاصة فيما يتعلق بتقليص دور المؤسسة العسكرية لصالح المؤسسات المدنية)، أما خارجيا ، فثمة قناعة بأن الدستور الحالي لم يعد يتناسب وصعود النفوذ التركي إقليميا ودوليا.

سابعاً / وبالمقابل فإن لبعض الأحزاب والجهات مخاوف من نوايا حزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب أردوغان وراء تلك التعديلات ، حيث يحذرون من أن يؤدي التعديل إلى بسط نفوذ حزب العدالة والتنمية على مؤسسات الدولة بشكل أكبر مما قد تؤدي إلى شخصنة السلطة والتفرد بالحكم ، كما أنهم يرون بأن تركيا ، في السنتين الأخيرتين ، شهدت تراجعاً فيما يتعلق بالإصلاحات التي بدأتها والإنجازات التي حققتها في ظل سياسات حزب العدالة والتنمية ومواقفها.

ثامناً / في الواقع ، ورغم الجدل الجاري إزاء قضية التعديل الدستوري والمواقف المتناقضة بين التأييد القوي والمعارضة الشديدة ، فأن مسألة تعديل الدستور تضع حزب العدالة والتنمية أمام مفترق الطرق: فإما أن ينجح في مشروع التعديل الدستوري ويقود عملية الإصلاح والتغيير ، وبالتالي يحتفظ بشعبية كبيرة تؤمن له البقاء في صدارة المشهد السياسي التركي ، وإما أن تصبح تجربته كحزب حاكم مهددة بالتراجع أمام التحولات والمتغيرات التي تشهدها البلاد في السنوات الأخيرة إذا ما فشل في تمرير المشروع.

ملخص البحث

شكلت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٢ علامة فارقة ومنعطفا تاريخيا في الحياة السياسية التركية عامة والنظام السياسي التركي على وجه الخصوص، ليس فيما يتعلق بالنتائج التي آلت إليها والتي أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية (بحصوله على حوالي ٣٤% من أصوات الناخبين)، وإنما في الآثار التي نتج عنها هذا الفوز والتي مهدت الطريق امام تغييرات جوهرية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

و منذ استلامه للسلطة يسعى حزب العدالة والتنمية على إحداث تغييرات داخلية سياسية وإقتصادية واجتماعية، وعلى استغلال المعطيات الجيو. سياسية و الجيو . استراتيجية لتحويل تركيا إلى قوة إقليمية أكثر فاعلية وتأثيراً في الوقت الذي تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط إعادة تشكيل وتوزيع لادوار و مراكز القوة والسلطة والقرار بين اللاعبين الإقليميين والدوليين لا سيما بعد مايسمى بثورات الربيع العربي.

ومن بين تلك التغييرات سعي حزب العدالة والتنمية إلى إجراء تعديلات على دستور ١٩٨٢ النافذ من أجل تغيير شكل النظام السياسي التركي من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، وفي المقابل تخشى بعض الأحزاب التركية المعارضة من أن يؤدي إقرار النظام الرئاسي إلى فرض هيمنة حزب العدالة والتنمية وزعيمه أردوغان على النظام السياسي ومراكز صنع القرار فيه، وبخاصة بعد سيطرة الحزب على رئاسة الدولة و الحكومة بفضل الأغلبية البرلمانية التي خولته أن يشكل بمفرده خمس حكومات في أربع انتخابات برلمانية منذ وصوله إلى الحكم.

وبإعتقادنا، فإن حزب العدالة والتنمية يمتلك عدداً من عوامل القوة تراهن عليها في تمرير مشروعه في الاستفتاء الشعبي المزمع إجراؤها في ١٦ / ٤ / ٢٠١٧، ولديها أهداف ومبررات عديدة لإنجاح المشروع ، وبالمقابل أن لجهات أخرى مخاوف وتبريرات تدفعهم للسعي إلى رفض المشروع.

Abstract

The parliamentary election in 2002 was a turning point in Turkish political process in general, and in particular the impacts the elections made on Turkish political system. This was a fundamental change, not because of the outcomes of the election, in which the Justice and Development Party (AKP) won, but because of the profound impacts the elections made, and paved the way to structural changes both internally and externally.

Since the AKP came to power, tried to make political, social and economic changes at the internal level, and at external level it tried to use the geopolitical and geostrategic position of Turkey to make the country stronger and more effective, especially at the time when powers, authorities and decisions in the Middle East were reshaped among regional and international actors, specifically after the so-called Arab Spring.

One of the changes the AKP has tried to make is amending the constitution of 1982; the main focus has been on replacing the parliamentary system with presidential one. This has created fears among opposition parties; the changes would hand too much power to president, and to increase the hegemony of the party and Erdugan over the system and decision-making process. The fear of opposition parties comes from the fact that AKP has dominated the government and presidency and has the majority in the parliament, to an extent that the party has been able to form five governments since 2002.

We believe that the AKP has strong cards to gain enough votes in the referendum, which will be held on April 16, 2017. The AKP has objectives and justifications to win the project. On the other hand, some of the other parties have fear and concerns, and are going to say NO to the referendum.